

التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية

الملخص

أظهرت نتائج الدراسة انخفاض درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية. ومع أن النتائج تدل، من ناحية عامة، على أنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي، فإنها أظهرت أيضاً أن الشركات الكبيرة أقل تحفظاً من الشركات الصغيرة. وأوضحت النتائج أيضاً أن قطاع البنوك أقل تحفظاً؛ إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى في السوق السعودي. وأثبتت النتائج أن حجم المديونية لا يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي بوجه عام. ومن الدلائل التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات أصبحت أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية. وتوصي الدراسة بضرورة تشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بجودة التقارير المالية لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين والمشرعين بضرورة تحسين وسائل الإفصاح السائدة في المملكة ومعاييرها.

مصطلحات علمية

التحفظ المحاسبي، التقارير المالية، المعلومات المحاسبية، الشركات السعودية.

أهمية البحث وهدفه

الأرباح والعائدات (Gigler and Hemmer, 2001). ومع اهتمام أدبيات المحاسبة بدراسة درجة التحفظ المحاسبي في عدد من الدول المختلفة، مثلاً: Ball, Robin and Wu, 2004; Giner and Rees, 2001; Kothari, and Robin, 2000; Pope and Walker, 1999; Ahmed, Morton, and Schaefer, 1996) لا توجد دراسات حديثة وتفصيلية تناولت مسألة التحفظ المحاسبي في المملكة

يعد مبدأ الحيطة والحذر، أو التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية ذات التأثير الكبير في بيئة إعداد التقارير المحاسبية. حيث يقول Ball, Kothari and Robin (2000) إن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها؛ و لذلك تزايد الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بدراسة أثر التحفظ المحاسبي في العلاقة بين

المحاسبية في المملكة العربية السعودية، والعلاقة بين هذه الدرجة وعدد من العوامل المرتبطة بطبيعة المنشآت.

التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي:

الإطار النظري للبحث

يعرف معجم المصطلحات المستخدمة في بيان المبادئ المحاسبية رقم ٢ التحفظ المحاسبي بأنه "التعامل الحذر لمحاولة ضمان وضع الشك والمخاطر المرتبطة بالعمل في الحسبان". ويفرض التحفظ على المحاسبين قيوداً في عرض البيانات، بحيث يتم إدراج القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد. وربما كان من مظاهر التحفظ أن هناك ميلاً إلى التشاؤم أكثر من الميل إلى التفاؤل في إعداد القوائم المالية (Hendriksen, 1982). أما Basu (1997) فقد عرّف التحفظ المحاسبي بأنه ميل المحاسبين للاعتراف في القوائم المالية بالأنباء السيئة بصورة أسرع، إذا ما قورنت بالأنباء الحسنة. ويبرر المحاسبون هذا الاتجاه نحو التحفظ بحسبان أن نتائج الخسارة أشد خطراً من نتائج المكاسب على المنشأة.

وتنبع الحاجة إلى التحفظ المحاسبي من خلال نظرية التعاقد contracting theory والدعوى القضائية؛ فضلاً عن العوامل التشريعية التنظيمية (Basu, 1997). فالمديرون ومن يمتلك

العربية السعودية، على الرغم من أهمية توضيح درجة التحفظ المحاسبي في البيئة السعودية. وعلى الرغم من اهتمام بعض الدراسات المحاسبية في المملكة مؤخراً بدراسة توقيت إعلان التقارير المالية في المملكة، مثل: الجبر (٢٠٠٦) وAlsehal (2004) and Spear، فإن ظاهرة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية لم تأخذ نصيبها من الدراسة. لذا، فإن هذا الموضوع يحظى في المملكة بأهمية خاصة لسببين رئيسيين: أولهما الإسهام في الحقل البحثي المحاسبي بدراسة التحفظ المحاسبي في بيئة مختلفة من الناحية التنظيمية والتشريعية INSTITUTIONAL إذا ما قورنت بالبيئات التي سبق دراستها. وثانيهما يرجع إلى ضرورة تحديد درجة التحفظ المحاسبي في المملكة لمساعدة واضعي المعايير المحاسبية والجهات التنظيمية الأخرى في معرفة مدى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات السعودية، ودرجة التغيير في التحفظ المحاسبي مع مرور الوقت؛ وبخاصة أن الدراسات المحاسبية تشير إلى الارتباط الوثيق بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح (Quality of Earnings)، ودوافع الإدارة في التحكم في أرقام الربحية (Earnings Manipulation). وتعد دراسة ظاهرة التحفظ المحاسبي أمراً مهماً في المملكة بسبب ما شهدته سوق الأسهم من تقلبات حادة خلال العام ٢٠٠٦م. وعلى ذلك تسعى هذه الدراسة إلى توفير هذا الدليل عن طريق دراسة درجة التحفظ

الدراسات السابقة

اختبر Ball, Kothari and Robin (2000) التحفظ المحاسبي في سبع دول، وفقاً لتعريف Basu, 1997، ووجدوا أن الأرباح في الدول التي تعتمد القانون العام (الدول التي يضع فيها السوق/القطاع الخاص الممارسات المحاسبية) تتضمن الخسائر في القوائم المالية بصورة أسرع من الأرباح في الدول التي تعتمد على النظم (أي التي يضع فيها القطاع العام الممارسات المحاسبية). وتوصلا إلى القول بأن أرباح الشركات في البيئة التي يسود فيها قانون السوق تشهد درجة أكبر من التحفظ نتيجة للعوامل التشريعية.

وأوضح Pope and Walker (1999)، اعتماداً على تعريف Basu, 1997 للتحفظ المحاسبي، أن الأرباح قبل البنود غير العادية في الولايات المتحدة الأمريكية تعكس الأنباء السيئة أسرع مما تعكس الأرباح في المملكة المتحدة، في حين تعكس الأرباح في المملكة المتحدة، بعد البنود غير العادية، الأنباء السيئة أسرع منها في الولايات المتحدة الأمريكية. من ثم، فقد توصلا إلى أن مقارنة مستويات التحفظ ذات حساسية تجاه اختلافات التصنيف. ووفقاً للنتائج التي توصل إليها Basu, 1997 وجد Giner and Rees, (2001) عند اختبار عينة من الشركات الفرنسية والألمانية والبريطانية، هناك ارتباط قوي متزامن بين العائدات والأرباح للأنباء السيئة أكثر منها للأنباء الحسنة. وعندما استخدمنا منهج Basu, 1997 بتضمين

معلومات خاصة عن النشاط، يمكنهم اتخاذ إجراءات تزيد من مصلحتهم على حساب المساهمين الآخرين (Watts and Zimmerman, 1983)؛ ومن أمثلة ذلك قيام المساهمين بتخفيض رواتب المديرين لتعويض الفرق الذي يمكن أن ينتج عن زيادة المديرين لمصلحتهم. ولكي يتجنب المديرين تخفيض رواتبهم فقد يعمدون إلى التعهد بعدم زيادة مصلحتهم على حساب المساهمين الآخرين (Watts and Zimmerman, 1983). ويتم هذا عبر تقديم أرقام محاسبية متحفظة. وبالإضافة إلى ذلك أصدرت الجهات المسؤولة عن المعايير المحاسبية في الآونة الأخيرة عدداً من النظم التي تركز على التحفظ. فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بيانات محاسبية تشتمل على قدر كبير من التحفظ المحاسبي، مثل: معيار معاشات التقاعد (١٩٨٥) Employer's Accounting for Pensions "SFAS 87"، ومعيار الانخفاض في قيمة الأصول (١٩٩٥) Accounting for the Impairment of Long-lived Assets (SFAS 121)، ومعيار الالتزامات الطارئة (١٩٧٥) Accounting for Contingencies (SFAS 5). ومن الأمثلة على ذلك أيضاً المعايير الدولية (IAS 36) و (IAS 37). وبالإضافة إلى ذلك يستخدم المديرين الطرق المحاسبية المتحفظة عند ازدياد القضايا وذلك لتقليل فرص تعرضهم للمسؤولية الشخصية (Givoly and Hayn, 2000).

Impairment. وهكذا، فإن مبدأ التحفظ يتطلب الاعتراف بالخسائر غير المحققة في الأرباح قبل المكاسب غير المحققة؛ أي أن الأرباح تتضمن الأرباح السيئة أسرع من تضمنها الأرباح الحسنة. وقد استعمل (Basu, 1997) العائد السالب مقياساً بديلاً (proxy) للأرباح السيئة والعائد الموجب مقياساً بديلاً للأرباح الحسنة. وحسب منهج (Basu, 1997) يتم قياس معامل انحدار الربح السنوي مع العائد السنوي Annual Return. ويدل كون الأرباح حساسة بصورة متزامنة للأرباح السيئة أكثر من الأرباح الحسنة ضمناً على أن الرابط بين الأرباح والعائد السالب الذي يمثل الأرباح السيئة أقوى مما بين الأرباح والعائد الموجب الذي يمثل الأرباح الحسنة. ونتيجة لذلك؛ فإن معامل التحديد R^2 ومعامل الانحدار للأرباح السيئة سيكون أكبر مما هو للأرباح الحسنة في سوق الأسهم السعودية. وباستخدام المنهجية نفسها يمكن صياغة الفرض التالي لقياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية:

الفرضية الأولى:

"معامل الانحدار ومعامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار الخطي للأرباح السنوية على العائد غير المتوقع أعلى في الشركات ذات العائد السالب مقارنة بالشركات ذات العائد الموجب".

الأرباح السابقة أو الأرباح السابقة في تحليلهما؛ وجدا اختلافات كبيرة في عدم تماثل الاعتراف المحاسبي Recognition Asymmetry بين الدول الثلاث. وقدم (Givoly and Hayn (2000 بناءً على مقياس Basu, 1997 للتحفظ ومقاييس أخرى دليلاً تطبيقياً على زيادة درجة التحفظ المحاسبي خلال الفترة بين ١٩٥٠-١٩٩٨. وأوضحت الدراسة التي تقوم على استخدام الانحدار العكسي على النحو الموجود في Basu, 1997 أن الأرباح تعترف بالأرباح السيئة بصورة أسرع من اعترافها بالأرباح الحسنة.

فرضيات البحث:

درجة التحفظ المحاسبي والربحية (الأرباح / الخسائر)

أوضح (Basu, 1997) أن "التحفظ المحاسبي يعني التأثير بالأرباح السيئة أكثر من التأثير بالأرباح السارة". أي أن التحفظ يؤدي إلى أن تعكس الأرباح "الأرباح السيئة" بشكل أسرع من عكسها "الأرباح الحسنة". كما لاحظ (Basu, 1997) أيضاً أن المحاسبة تميل إلى تضمين الخسائر المستقبلية، وليس الأرباح المستقبلية عند قياس الأرباح أو الإفصاح عنها في التقارير المالية. وعلى سبيل المثال؛ فإن الشركات السعودية تجبرها المعايير المحاسبية السعودية على تسجيل أي تخفيض write-down؛ والاعتراف بالخسارة عند حدوث الانخفاض. يحدث ذلك عند تطبيق معيار المحاسبة عن انخفاض الأصول Assets

درجة التحفظ المحاسبي وفقاً لحجم المنشأة

تتعرض المنشآت الكبيرة الحجم لضغوط سياسية أكثر مما تتعرض له المنشآت الصغيرة؛ لذا؛ فإن الأولى تعتمد ممارسات محاسبية متحفظة أكثر من تلك التي تمارسها المنشآت الصغيرة الحجم بهدف تقليل الضغوط السياسية (Zmijewski and Hagerman, 1981). ومن ناحية أخرى أكد Basu (2001) أن المنشآت الصغيرة تتعرض لمخاطر أكبر من تلك التي تتعرض لها المنشآت الكبيرة، مما يجعل إدارات تلك المنشآت ومراجعيتها عرضة لمشكلات الدعاوى القضائية؛ وعلى ذلك يؤكد Basu (2001) أن إدارات المنشآت الصغيرة ومراجعيتها يتبنون عادة ممارسات محاسبية متحفظة للتقليل من مخاطر الدعاوى القضائية. وأوضح Hayn (1995) أن المنشآت الصغيرة أكثر احتمالاً للتعرض للخسائر عند مقارنتها بالمنشآت الكبيرة. ومن المتوقع أن تتعرض المنشآت الصغيرة للمخاطر المالية والإفلاس أكثر من المنشآت الكبيرة. يقودنا هذا إلى قياس درجة التحفظ في المنشآت السعودية المدرجة في سوق الأسهم وفقاً لحجمها حسب الفرض التالي.

الفرضية الثانية:

"معامل الانحدار ومعامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار الخطي للأرباح السنوية على العائد لا يختلف بالنسبة للشركات الكبيرة الحجم مقارنة بما يخص الشركات صغيرة الحجم".

درجة التحفظ المحاسبي ونوع قطاع النشاط

يقوم نوع النشاط أو القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة بدور مهم في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة الصناعة أو النشاط. بل إن بعض القطاعات تختلف اختلافاً جوهرياً من جانب الممارسات المحاسبية عن القطاعات الأخرى؛ مما يضطرها إلى تبني بعض السياسات أو الطرق المحاسبية المتحفظة. على سبيل المثال، تتبنى المنشآت المالية سياسة متحفظة في تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أكثر من المنشآت الصناعية. ومن ذلك تفرض مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA قوانين على البنوك وإجراءات خاصة فيما يتعلق بالمخصصات.

وتختلف قطاعات النشاط في السوق السعودية من ناحية الممارسات المحاسبية ومدى خضوعها للرقابة من الجهات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، تتبنى البنوك السعودية معايير المحاسبة الدولية، وتخضع لمراقبة مؤسسة النقد العربي السعودي للتأكد من مدى التزامها بأحكام نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٥ وتاريخ ٢٢ / ١٣٨٦ هـ. أما الشركات السعودية الأخرى فإنها ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الفرضية الثالثة:

"معامل الانحدار ومعامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار الخطي للأرباح السنوية على العائد أعلى فيما يتعلق بالبنوك مقارنة ببقية الشركات (تختلف باختلاف قطاع النشاط)".

درجة التحفظ المحاسبي والمديونية

تمثل زيادة مبلغ الديون على المنشأة ضغطاً عليها من ناحية زيادة احتمالية فشل المنشأة أو تعثرها المالي، وهذا بدوره قد يدفع المنشأة للمحافظة على مستوى معين من الأرباح، وهو ما يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي الذي تسلكه المنشأة. ووفقاً لدراسة Zmijewski and Hagerman (1981) من المتوقع أن تقوم المنشآت التي تمول الجزء الأكبر من أصولها بواسطة الديون بممارسات محاسبية أقل تحفظاً، حتى تقلل من تجاوزات شروط المديونية Debt Covenants. وبناءً على ذلك يمكن القول بأن المنشآت التي لديها ديون أكثر تميل إلى تبني سياسات محاسبية أقل تحفظاً، وهذا يقودنا إلى صياغة الفرض التالي في الشركات السعودية.

الفرضية الرابعة:

"معامل الانحدار ومعامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار الخطي للأرباح السنوية على العائد أعلى فيما يخص الشركات الأقل حصولاً على الائتمان عند مقارنتها ببقية الشركات".

درجة التحفظ المحاسبي وتأسيس هيئة

السوق المالية

يعد تأسيس هيئة السوق المالية السعودية أهم حدث في سوق المال السعودية منذ نشوء الشركات المساهمة. هذا، وقد تأسست هيئة السوق المالية في المملكة بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ (٣١/٧/ ٢٠٠٣م). إلا أن العام ٢٠٠٤م يعد التاريخ الفعلي لبدء الهيئة مهامها، عندما تم تعيين مجلس هيئة السوق المالية. ومن المتوقع أن تكون اللوائح التنظيمية التي تصدرها الهيئة ذات أثر مباشر في نوعية الممارسات والسياسات المحاسبية في المملكة. ولابد من القول هنا أنه يصعب تحديد تأثير الهيئة في اتجاه التحفظ المحاسبي (زيادة التحفظ/قلة التحفظ)، إلا أنه من المتوقع نظرياً أن تسلك الشركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق الأسهم سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بعد تأسيس الهيئة، عند مقارنتها بالفترة السابقة للتأسيس؛ نظراً للدور الرقابي والإشرافي للهيئة. ومن ثم فإن الفرض التالي يقيس درجة التحفظ المحاسبي قبل إنشاء الهيئة وبعدها:

الفرضية الخامسة:

"معامل الانحدار ومعامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار الخطي على العائد، أعلى بعد تأسيس هيئة سوق المال عند المقارنة بالفترة السابقة لتأسيس الهيئة".

منهجية الدراسة:

نموذج التحفظ المحاسبي

تعتمد هذه الدراسة على اختبار فرضيات الدراسة من خلال التحليل المقطعي cross-section وسلاسل زمنية طوال الفترة من العام ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م. وتستخدم هذه الدراسة - كما سبق - نموذج/مقياس التحفظ المحاسبي الذي قدمه (Basu, 1997) وهو يعتمد على الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة. أي الإعلان عن تقارير الأرباح السيئة (الخسائر) أسرع من الأرباح الحسنة (الأرباح). فقد أوضح Basu أن الاعتراف بالأرباح السيئة مقابل الأرباح الحسنة في العائدات ناتج عن اتباع منهج التحفظ في المحاسبة. وقد عرّف التحفظ المحاسبي على النحو الذي ذكرناه آنفاً بأنه "ميل المحاسبين لاتخاذ إجراءات تحقق عند الاعتراف بالأرباح الحسنة أعلى وأشد من تلك المتخذة للتحقق عند الاعتراف بالأرباح السيئة في القوائم المالية". وقال Basu أيضاً إن تأثير التحفظ المحاسبي على إعلان التقارير في موعدها وثبات الأرباح يختلف في فترات الأرباح السيئة عنه في فترات الأرباح الحسنة.

ويذكر Basu أن الأرباح المحققة في الفترة الحالية، بسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية وليس الأرباح المستقبلية، يتوقع أن تكون أكثر حساسية من الناحية التزامنية للأرباح السيئة منها

للأرباح الحسنة. ومن ثم، فإن استعمال العائد السالب للدلالة على الأرباح السيئة والعائد الموجب للدلالة على الأرباح الحسنة يجعل الأرباح أكثر ارتباطاً بالعائد السالب منها بالعائد الموجب. واستخدم Basu لاختبار هذا التنبؤ الانحدار العكسي: أي الأرباح المتراجعة (X) على العائدات (R):

$$X_{it} / P_{it-1} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} * DR_{it})$$

حيث إن DR_{it} متغير افتراضي - Dummy Variable - يساوي واحداً إذا كان R_{it} أصغر من صفر أو صفرأ بخلاف ذلك. ووصل إلى القول بأنه ما دامت الأرباح أكثر تضمناً بصورة متزامنة الأرباح السيئة؛ فإن R^2 من الانحدار العكسي سيكون أعلى فيما يتعلق بالعائد السالب ($Return < 0$) الذي يمثل الأرباح السيئة، منه بالعائد الموجب ($Return > 0$) الذي يمثل الأرباح الحسنة؛ ويضيف أيضاً أنه ما دامت الأرباح أكثر حساسية، بصورة متزامنة، للأرباح السيئة من الأرباح الحسنة، فإن معامل الانحدار سيكون أعلى للعائد السالب (الأرباح السيئة) من العائد الموجب (الأرباح الحسنة). ويواصل Basu حديثه بأن الأرباح الحالية غير المحققة (الأرباح الحسنة) يتم تأجيل الاعتراف بها إلى الفترات المستقبلية، حينما تتحقق بالفعل، والاعتراف الحالي بالأرباح غير المحققة للفترات السابقة (الأرباح الحسنة) ينتج عنه تقاطع موجب.

ولقد أظهرت نتائج Basu أن معامل الانحدار للعائد السالب يبلغ تقريباً أربعة

ويُقاس الحجم بإجمالي الأصول (الموجودات).

نوع قطاع النشاط

يعبر عن هذا المتغير بالقياس الثنائي، حيث يعطى المتغير رقم (١) إذا كانت المنشأة تنتمي إلى قطاع البنوك، أو قيمة (صفر) إذا كانت تنتمي إلى غير ذلك.

المديونية

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيم المنشآت إلى مجموعتين، هما: منشآت ذات نسبة مديونية عالية (High Financial Leverage)، ومنشآت ذات نسبة مديونية أقل (Low Financial Leverage)، وذلك وفقاً لمتوسط نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول. وتقاس المديونية المالية بنسبة إجمالي المطلوبات لإجمالي الأصول.

تأسيس هيئة السوق المالية

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، هما: الفترة الأولى وتغطي السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ م وهي الفترة التي سبقت تأسيس هيئة سوق المال، والفترة الثانية تغطي السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ م، وهي فترة ما بعد تأسيس الهيئة.

العينة:

يمثل مجتمع الدراسة الشركات السعودية المقيدة بسوق المال بنهاية السنة المالية ٢٠٠٥/١٢/٣١ م، وعددها (٧٦) شركة، موزعة على ثمانية قطاعات، هي:

أمثال ونصف أعلى من العائد الموجب (ويبلغ ستة أمثال ونصف تقريباً عند استعمال عائدات السوق المعدلة Adjusted Market Return والأرباح. كما أجرى Basu معادلة انحدار منفصلة لكل من عينة الأنباء السيئة وعينة الأنباء الحسنة وأوضح أن Adjusted-R² أعلى للأنباء السيئة منه للأنباء الحسنة. وخلاصة القول: إن Basu يقدم دليلاً تطبيقياً على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى أن تستجيب الأرباح للأنباء السيئة أسرع من استجابتها للأنباء الحسنة.

المتغيرات:

تم قياس جميع المتغيرات المالية المستخدمة في هذه الدراسة على مقياس متجانس بقسمتها على إجمالي الأصول، حتى يزول أثر حجم الشركة. كما تم تحديد المتغيرات وفقاً لما هو مستخدم في الدراسات السابقة (For example, Basu, 1995 and Hayn, 1997)، وذلك كما يلي:

صافي الدخل (الأرباح / الخسائر)

رقم صافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل.

حجم المنشأة

سيتم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين لاختبار تأثير حجم المنشأة في التحفظ المحاسبي: تحتوي الأولى المنشآت كبيرة الحجم، وتحتوي الثانية المنشآت صغيرة الحجم. (المجموعة الأولى أكبر من المتوسط، والثانية أصغر من المتوسط).

الدول الغربية ذات الأنظمة المكتوبة Code Law، مثل: (Ball, Kothari, Robin, 2000; Ball, Robin, Wu, 2000). كما يمكن تفسير هذه النتيجة بالرجوع إلى دراسة Ball, Robin, Wu, 2000؛ إذ إن هذه النتائج قد تعني عدم وجود دوافع لدى إدارة الشركة والمراجع القانوني للشركة لدمج الخسائر في الدخل المحاسبي على أساس قلة الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل السوق المالي، وقلة الدعاوى القضائية ذات الطابع المحاسبي في السعودية، وضعف الوسائل الرقابية من الملاك والمحللين الماليين. ومن الممكن تفسير نتائج هذه الدراسة استناداً إلى بساطة الإجراءات والمعايير المحاسبية السعودية وعدم تعقيدها بالدرجة التي تجعل الإدارة أو المراجع يختار بين البدائل المحاسبية. فعدم صعوبة الإجراءات المحاسبية ابتداءً تجعل الشركات لا تنحى على التحفظ أصلاً.

وعلى الرغم من عدم الدلالة الإحصائية لمعامل التحفظ المحاسبي في النموذج، يبلغ اختبار t للعلاقة بين العائد وصافي الدخل (الربحية) (٢,٧٦١) عند مستوى معنوية قدرها (٠,٠٠٦)؛ مما يدل على وجود علاقة بين صافي الدخل والعائد، ويتوافق هذا مع الدراسات السابقة التي تركز على الدور التقييمي Value Relevance للمعلومات المحاسبية في سوق الأسهم السعودية، مثل: (Alsehali and Speer 2004).

البنوك، والتأمين، والاتصالات، والكهرباء، والصناعة، والأسمنت، والخدمات، والزراعة. وقد تم اختيار العينة من هذه الشركات بعد استبعاد الشركات التي لا توجد لها بيانات كاملة. وقد شملت العينة النهائية للدراسة (٦٣) شركة.

نتائج الدراسة:

العلاقة بين التحفظ المحاسبي والربحية

يوضح الجدول (١) النتائج الإحصائية لمدى وجود ظاهرة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية. وتظهر النتائج أن معامل التحديد (الانحدار الخطي) R^2 لنموذج التحفظ المحاسبي في الشركات محل الدراسة للبيانات المجمعة يبلغ (٢٪)، كما تظهر النتائج أن اختبار t تبلغ قيمته (-٢,٢٣١) عند مستوى معنوية قدرها (٠,٨١٨) مما يعني أنه غير ذي دلالة إحصائية. ويعكس هذا انخفاض درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية حسب مقياس Basu للتحفظ المحاسبي. وقد يعني هذا أن الشركات السعودية على الرغم من تبنيها للمعايير المحاسبية السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لا تتقيد بتلك المعايير تقيداً كاملاً، أو انخفاض التحفظ المحاسبي عند تطبيق هذه المعايير (توقيت الاعتراف بالعمليات المحاسبية، التقديرات، المفاضلة بين السياسات المحاسبية). وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة التي ركزت على التحفظ المحاسبي في

جدول ١

نموذج تقدير التحفظ المحاسبي

$$X_{it} / P_{it-1} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} * DR_{it})$$

المقياس الإحصائي	الإحصاء
معامل التحديد R^2	٠,٠١٥
اختبار معنوية النموذج ANOVA:	
F	٢,٦٧٩
مستوى الدلالة الإحصائية	*٠,٠٤٧
معاملات الانحدار:	
a_0	٠,٠٠٠٦-
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٣٣٥
a_1	٠,٠٠٠٦
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٧٢٤
B_0	*٠,٠٠٠٦
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٠٠٦
B_1	٠,٠٠٠٥ -
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٨١٨

أ - X_{it} صافي الدخل

ب - P_{it-1} سعر الشركة (i) في السنة (t)

ج - R_{it} العائد

د - DR_{it} مقياس ثنائي يساوي ١ إذا كان العائد أصغر من صفر، ويساوي صفرًا إذا كان العائد غير ذلك

* العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٥٪.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحجم المنشأة

يتناول الجدول (٢) النتائج الإحصائية للعلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وحجم الشركة، حيث تشير النتائج في القسم (أ) من الجدول إلى عدم وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين حجم الشركة ودرجة التحفظ. تظهر النتائج أن اختبار t للشركات الصغيرة تبلغ قيمته (-٠,١٤٩) عند درجة معنوية قدرها (٠,٨٨٢)؛ مما يعني

أنه ليس ذا دلالة إحصائية. أما الشركات الكبيرة فقد بلغ اختبار t لها (١,٢٩٢) عند درجة معنوية قدرها (٠,١٩٨)، مما ينفي عنه وجود الدلالة الإحصائية أيضاً. وتدل هذه النتائج على أن حجم الشركة لا يؤثر بشكل عام في درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية. وتظهر النتائج في الجدول (٢) وجود اختلاف في إشارة معامل الاختلاف بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة. ومع عدم وجود فرق جوهري بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة فيما

جدول ٢

قسم (أ): المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وحجم المنشأة

$$\text{Model: } X_{it} / P_{it-1} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} * DR_{it})$$

المقاييس الإحصائية	الشركات الكبيرة	الشركات الصغيرة
معامل التحديد R^2	٠,٤٦	٠,٠١
اختبار معنوية النموذج ANOVA:		
F	٤٧,٧٣٦	١,٥٩٣
مستوى الدلالة الإحصائية	*٠,٠٠٠	٠,١٩٣
معاملات الانحدار:		
B_0	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٧
مستوى الدلالة الإحصائية	*٠,٠٠٠	*٠,٠٣٧
B_1	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٧-
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,١٩٨	٠,٨٨٢

قسم (ب): اختبارات الفروق بين المتوسطات

اختبار T للفروق بين المتوسطين:	
درجة T	٠,٩٣٥
مستوى المعنوية	٠,٣٥١
اختبار F للفروق بين المتوسطين:	
درجة F	٣,٧٨١
مستوى المعنوية	٠,٠٥٣

* العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٥٪.

الكبيرة (٥,٥٨٥) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٠٠).

ويظهر القسم (ب) من الجدول عدم وجود دلالة إحصائية بين فروق المتوسطات للتحفظ المحاسبي (الربح السنوي مع العائد) للشركات الكبيرة الحجم والشركات صغيرة الحجم، حيث يشير اختبار F الذي تبلغ قيمته (٣,٧٨١) إلى مستوى معنوية قدره (٠,٠٥٣).

يتعلق بالتحفظ المحاسبي، فإن معامل الانحدار للحجم في الشركات الكبيرة ذو إشارة موجبة؛ ويكون ذا إشارة سالبة في الشركات الصغيرة. وقد يعني هذا أن الشركات الكبيرة أقل تحفظاً. وبعبارة أخرى نقول: إن هذا قد يعني أن الشركات الصغيرة أكثر تحفظاً. وتظهر النتائج في الجدول (٢) أن معامل العائد return في الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة ذو إشارة موجبة ودلالة إحصائية، حيث بلغ اختبار t لعائد الشركات الصغيرة (٢,٠٩٩) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٣٧)، فيما بلغ اختبار t لعائد الشركات

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقطاع النشاط

توضح النتائج في الجدول (٣) العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ونوعية القطاع التي تنتمي إليها الشركة (بنوك / غير بنوك). وتظهر النتائج أن اختبار t للبنوك تبلغ قيمته (٢,٢٣٢) عند درجة معنوية قدرها (٠,٠٣١) مما يعني أنه ذو دلالة إحصائية. أما الصناعات الأخرى فقد بلغ اختبار t (-٠,٢٠٢) عند درجة معنوية قدرها (٠,٨٤٠) مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية فيه. وتعني هذه

النتائج أن البنوك تعد أقل تحفظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق السعودية.

ويمكن رد هذه النتيجة إلى طبيعة عمل البنوك المتعلق بالأنشطة المالية التي تتطلب تبني سياسات محاسبية مرنة فيما يتعلق بتكوين المخصصات. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى الميزة التنافسية والاحتكارية التي تتمتع بها البنوك السعودية مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويوضح القسم (ب) من الجدول (٣) أن اختبار F الذي تبلغ قيمته (٠,٥٣٥) بدرجة

جدول ٣

قسم (أ): المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين قطاع النشاط ودرجة التحفظ المحاسبي

$$\text{Model: } X_{it} / P_{it-1} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} * DR_{it})$$

المقياس الإحصائي	القطاعات غير البنكية	القطاع البنكي
معامل التحديد R^2	٠,٠١	٠,٨٤
اختبار معنوية النموذج ANOVA:		
F	٢,٣٢٢	٧٨,٦٩١
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٠٧٥	*٠,٠٠٠
معاملات الانحدار:		
B_0	٠,٠٠٠٦	٠,٠٠٠٠٢
مستوى الدلالة الإحصائية	*٠,٠١١	*٠,٠٠٠
B_1	-٠,٠٠٠٦	٠,٠٠٠٠٣
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٨٤٠	*٠,٠٣١

قسم (ب): اختبارات الفروق بين المتوسطات:

اختبار T للفرق بين المتوسطين:	
درجة T	-٠,٣٨١
مستوى المعنوية	٠,٧١٣
اختبار F للفرق بين المتوسطين:	
درجة F	٠,٥٣٥
مستوى المعنوية	٠,٤٦٥

* العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٥٪.

التي تبلغ فيها نسبة الرفع المالي أقل من المتوسط. ويظهر الجدول (٤) اختبار t للشركات ذات المديونية العالية، حيث يبلغ قيمته $(-0,146)$ عند درجة معنوية قدرها $(0,884)$ ، مما يعني أنه ليس ذا دلالة إحصائية. أما الشركات ذات المديونية المنخفضة فقد بلغ اختبار t $(0,039)$ عند درجة معنوية قدرها $(0,969)$ مما يعني أنه ليس ذا دلالة إحصائية. وتعني هذه النتائج عدم تأثير المديونية على التحفظ المحاسبي، وعلى الرغم من ذلك فإن معامل المتغير المستقل (المديونية) ذو إشارة

معنوية قدرها $(0,465)$ عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط التحفظ المحاسبي للقطاعات البنكية والقطاعات غير البنكية.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمديونية

لاختبار مدى تأثير نسبة المديونية في درجة التحفظ المحاسبي؛ تم تقسيم المشاهدات إلى مجموعتين حسب نسبة الرفع المالي: تشمل المجموعة الأولى الشركات التي تبلغ فيها نسبة الرفع المالي أكبر من المتوسط، وتشمل الثانية الشركات

جدول ٤

قسم (أ): المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين المديونية ودرجة التحفظ المحاسبي

$$\text{Model: } X_{it} / P_{it-1} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} * DR_{it})$$

المقياس الإحصائي	الشركات ذات المديونية العالية	الشركات ذات المديونية المنخفضة
معامل التحديد R^2	0,04	0,01
اختبار معنوية النموذج ANOVA:		
F	3,762	1,636
مستوى الدلالة الإحصائية	*0,012	0,183
معاملات الانحدار:		
B_0	0,0001	0,0007
مستوى الدلالة الإحصائية	*0,010	*0,034
B_1	0,00002	0,0007-
مستوى الدلالة الإحصائية	0,969	0,884

قسم (ب): اختبارات الفروق بين المتوسطات

اختبار T للفرق بين المتوسطين:	
درجة T	3,301
مستوى المعنوية	0,068
اختبار F للفرق بين المتوسطين:	
درجة F	0,940
مستوى المعنوية	0,348

رئيساً عند تقرير مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتأسيس هيئة السوق المالية

لاختبار مدى تأثير تأسيس هيئة السوق المالية على درجة التحفظ المحاسبي تم تقسيم المشاهدات إلى فترتين: الأولى فترة ما قبل تأسيس الهيئة وتشمل السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣م. وتشمل الثانية ما بعد تأسيس الهيئة وتدخل فيها

موجبة للشركات ذات المديونية العالية، وذو إشارة سالبة للشركات ذات المديونية المنخفضة، وهذا يدل على أن الشركات ذات المديونية العالية أقل تحفظاً من الشركات ذات المديونية المنخفضة.

وتشير النتائج في القسم (ب) من الجدول إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية في متوسط التحفظ المحاسبي بين المجموعتين، حيث بلغت قيمة اختبار $F(٠,٩٤٠)$ بدرجة معنوية تبلغ $(٠,٣٤٨)$ ، مما يعني أن نسبة المديونية لا تشكل متغيراً

جدول ٥

قسم (أ): المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين تأسيس الهيئة والتحفظ المحاسبي

$$\text{Model: } X_{it} / P_{it-1} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 (R_{it} * DR_{it})$$

المقياس الإحصائي	قبل تأسيس الهيئة	بعد تأسيس الهيئة
معامل التحديد R^2	٠,٠١	٠,٠١
اختبار معنوية النموذج ANOVA:		
F	٢,٠٣٧	٠,٩٦٥
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,١١٠	٠,٤١١
معاملات الانحدار:		
B_0	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٦
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,١٤٣	٠,٠٩٣
B_1	٠,٠٠٠٧	٠,٠٠٠٧-
مستوى الدلالة الإحصائية	٠,٨٤٧	٠,٩٦٤

قسم (ب): اختبارات الفروق بين المتوسطات

اختبار T للفرق بين المتوسطين:	
درجة T	٨,٩٩٤
مستوى المعنوية	*٠,٠٠٠
اختبار F للفرق بين المتوسطين:	
درجة F	١٢٨,٠٣
مستوى المعنوية	*٠,٠٠٠

* العلاقة دالة عند مستوى معنوية ٥٪.

متغيراً أساساً يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.

الخلاصة والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في ظاهرة التحفظ المحاسبي - وفقاً لمقياس Basu للتحفظ المحاسبي - في الشركات السعودية المساهمة خلال الفترة ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م، للتعرف على الواقع الحالي لهذه الظاهرة سعيًا للمساهمة في تطوير الإفصاح والشفافية للشركات المسجلة في سوق المال السعودية. وتتنظر الدراسة، من ناحية خاصة، في العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركة وكل من: (١) ربحية الشركة؛ (٢) حجم الشركة؛ (٣) نوع القطاع التي تنتمي إليها الشركة؛ (٤) ومديونية الشركة؛ (٥) تأسيس هيئة السوق المالية.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة قلة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة في الدول الغربية. ويمكن تفسير نتائج الدراسة على أساس عدم وجود دوافع لدى إدارة الشركة والمراجع القانوني للشركة لتضمين الخسائر غير المحققة في دخل الفترة المحاسبي بسبب قلة الطلب على المعلومات المحاسبية في السوق المالية، وقلة الدعاوى القضائية ذات الطابع المحاسبي في السعودية، وضعف الوسائل الرقابية من الملاك والمحللين الماليين. وأظهرت نتائج الدراسة، فضلاً عن ذلك، أن حجم الشركة لا يؤثر في درجة التحفظ

السنتان ٢٠٠٤-٢٠٠٥م. وتشير النتائج في الجدول (٥) إلى أن اختبار t لفترة ما قبل تأسيس الهيئة تبلغ قيمته (٠,١٩٤) عند درجة معنوية قدرها (٠,٨٤٧) مما يعني أنه ليس ذا دلالة إحصائية. أما فترة ما بعد التأسيس فقد بلغ اختبار t (-٠,٠٤٥) عند درجة معنوية قدرها (٠,٩٦٤) مما يعني أنه ليس ذا دلالة إحصائية. وتدل هذه النتائج على أنه لا يوجد أي تأثير لتأسيس الهيئة على درجة التحفظ المحاسبي على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية. وعلى الرغم من عدم وجود تأثير جوهري لتأسيس الهيئة على درجة التحفظ المحاسبي، فإن إشارة المتغير المستقل (التحفظ) تحولت من الإشارة الموجبة قبل تأسيس الهيئة إلى الإشارة السالبة بعد تأسيس الهيئة. وقد يكون هذا مؤشراً على أن الشركات أصبحت أكثر تحفظاً بعد تأسيس الهيئة؛ نظراً لوجود جهة رقابية وإشرافية على الشركات المدرجة في السوق، وبخاصة أن الهيئة أصدرت في تاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥هـ الموافق ١٠/٤/٢٠٠٤م قواعد التسجيل والإدراج فيما يتعلق بالمدة المحددة لنشر القوائم المالية، حيث كانت تلك الشركات تخضع لتعليمات وزارة التجارة التي أوجبت نشر القوائم المالية السنوية خلال ٩٠ يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية.

وتشير النتائج في القسم (ب) من الجدول إلى أن اختبار F ذو دلالة معنوية، مما يعني وجود فرق بين متوسط التحفظ المحاسبي قبل تأسيس الهيئة وبعد تأسيسها. وهذا، بدوره، يعني أن تأسيس الهيئة يُعد

هذه الدراسة جانباً تحليلياً يمكنهم من فهم أشمل للأرقام المحاسبية، مما يساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية في السوق السعودية. أما المشرعون في السوق السعودية، ولاسيما هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فمن المتوقع أن تساعدهم هذه الدراسة على إعادة النظر في معايير القياس والإفصاح المحاسبية على مستوى القطاعات المختلفة، والعمل على تطوير وسائل الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة للرفع من جودة التقارير المالية السعودية.

ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة، فضلاً عن كل ما تقدم، في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي لمواضيع التحفظ المحاسبي في المملكة. ومن الموضوعات الجديرة بالاهتمام التي يمكن طرقها بواسطة الدراسات المستقبلية بحث تأثير العوامل المرتبطة بطبيعة المراجع الخارجي في درجة التحفظ المحاسبي. ومن الدراسات المقترحة أيضاً دراسة درجة جودة التقارير المالية للقطاعات المختلفة في السوق السعودية.

المحاسبي في الشركات السعودية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاختلاف في إشارة معامل الاختلاف بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة يمكن تفسيره بأن الشركات الكبيرة أقل تحفظاً من الشركات الصغيرة. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه الشركة، فقد أوضحت النتائج أن قطاع البنوك يعد أقل تحفظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق السعودية. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن مديونية الشركة لا تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي، ومع ذلك فإن اختلاف إشارة معامل المديونية يدل على أن الشركات ذات المديونية العالية أقل تحفظاً من الشركات ذات المديونية المنخفضة. وأوضحت النتائج، في نهاية الأمر، أن وجود مؤشرات إحصائية تدل على أن الشركات أصبحت أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية.

ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة عدداً من الأطراف على فهم درجة التحفظ المحاسبي التي تمارسه الشركات السعودية. فسوف يجد المحللون الماليون في

المراجع

يحي علي الجبر، ٢٠٠٧، توقيت الإعلان عن البيانات المالية للشركات السعودية المساهمة وعلاقته بخصائص الشركات، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد ٤٧، العدد ٢: ١٦٥-١٨٨.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، معايير المحاسبة المالية، الرياض.

نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ٢٢/٢/١٣٨٦هـ.

نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ٢/٦/١٤٢٤هـ.

- Accounting Principle Board (APB). 197. *Accounting Principle Board Opinion No. 2, Status of Accounting Research Bulletins*. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), New York.
- Ahmed, A.S.; R.M. Morton, and T.F. Schaefer. 1996. Accounting Conservatism and the Valuation of Accounting Numbers: Evidence on the Feltham-Ohlson (1996) Model. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 15(3):271-292.
- Alsehali, M., and N. Speer. 2004. The decision relevance and timeliness of accounting earnings in Saudi Arabia. *The International Journal of Accounting*, 39(2): 197- 217.
- Bakheet Financial Advisors. 2005. *Saudi Stock Market review*. Fourth Quarter. Riyadh: Bakheet Financial Advisors.
- Ball, R., Kothari, S.P., and A. Robin. 2000. the effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 29(1): 1-51
- Ball, R., Robin, A., and J.S. Wu. 2002. *Incentives versus standards: Properties of accounting income in four East Asian countries, and implications for acceptance of IAS*. Simon School of Business Working Paper No. FR 00-04; Boston JAE Conference October 2002.
- Basu S. 1997. The Conservatism Principle and the Asymmetric timeliness of Earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24: 3-37.
- Basu, S., Hwang, L.S. and C.L. Jan. 2001. *Differences in Conservatism Between Big Eight and Non-big Eight Auditors*, Working Paper
- Billings, A.S., B., M. S. Harris and R.M. Morton, M. Stanford-Harris. 2002. The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder - shareholder Conflict over Dividend Policy and in Reducing Debt Cost. *The Accounting Review*, 77: 867-890
- Easton, P. and J. Pae. 2001. Accounting Conservatism and the Relation Between Returns Accounting Data. *Review of Accounting Studies*. Boston: Dec 2004. Vol. 9, (4): 495-521
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). *Statement of Financial Accounting Concepts No.2 Qualitative Characteristics of Accounting Information*. Stamford, CT.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1985. *Statement of Financial Accounting Standards No. 87, Employer's Accounting for Pensions*, Stamford, CT.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1975. *Statement of Financial Accounting Standards No.5*,

- Accounting for Contingencies, Stamford, CT.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1975. *Statement of Financial Accounting Standards No.5, Accounting for Contingencies*, Stamford, CT.
- Giner, B. and W. Rees. 2001. On the asymmetric recognition of good and bad news in France, Germany and the United Kingdom. *Journal of Business, Finance and Accounting*, 28 (9): 1285-1331
- Givoly, D. and C. Hayn. 2000. The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative? *Journal of Accounting and Economics* 29: 287-320.
- Hayn, C. 1995. The information Content of Losses. *Journal of Accounting and Economics*, 20: 123-153
- Hendriksen, E. 1982. *Accounting Theory*. Richard D. Irwin, Inc. USA.
- International Accounting Standard Board (IASB). 2001. *International Accounting Standards*. IASB Publication, London.
- Pope, P.E., and M. Walker. 1991. International differences in the timeliness, conservatism, and classification of earnings. *Journal of Accounting Research*. 1999, Vol. 37: 53-88
- Watts, R.L. and J.L.Zimmerman.1983. Agency Problems, Auditing and the Theory of the Firm: Some Evidence. *Journal of Law and Economics*, Vol. XXVI, Oct.
- Zmijewski, M. and R. Hagerman. 1981. An income strategy approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting/Choice. *Journal of Accounting and Economics*, August, Vol. 3(2): 129-149.

ABSTRACT

ACCOUNTING CONSERVATISM IN CORPORATE FINANCIAL REPORTING IN SAUDI ARABIA: AN EMPIRICAL STUDY

MOHAMMED S. AL-SEHALI

King Saud University- Riyadh

This study aims to discuss the accounting conservatism in Saudi companies during the period from 2001 to 2005. The study examines the relation between the degree of accounting conservatism and (1) profitability, (2) company size, (3) company sector, (4) company debt and (5) establishment of Saudi Capital Market Authority.

Findings of the study indicate a low degree of accounting conservatism in Saudi companies. The results of the study reveal that the size of a company generally does not affect the accounting conservatism rate in Saudi companies. The findings of the study show that the banking sector has lesser rate of conservatism than other sectors in Saudi market. The findings also show that a company debt does not affect its rate of accounting conservatism. Finally, the results of the study statistically prove that companies have turned to be more conservative after the establishment of the Capital Market Authority.

The study recommends conducting more researches on the quality of financial reports within the different sectors of the Saudi market.

محمد سلطان السهلي (دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة
ملبورن، استراليا، ٢٠٠٢)، أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية
إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود - الرياض، له اهتمامات بحثية
في مجال المراجعة والمحاسبة.

